

## الفصل الخامس

### العامل

في هذا الفصل

١- العامل في نظر النحاة

٢- رأى ابن مضاء في العامل

٣- العامل والمعانى النحوية للكلمات في الجملة



## العامل فى نظر النحاة

### فكرة العامل ومسلكها إلى النحو العربى

العامل فى النحو هو العمود الفقرى الذى تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسية والفرعية ، وإذا كانت أهميته تعود إلى ارتباطه بصلب النحو ، فإن سيطرته على تفكير النحاة لم تكن أقوى من سواها - مما سبق من أصول - والخلاصة أن هذه الفكرة ذات أهمية أساسية فى موضوعات النحو ، لكنها ليست أقوى الأفكار التى سيطرت على تفكير النحاة .

اعتبر النحاة العامل شخصية لها اعتباراتها الملزمة ، ووضعوا هذه الاعتبارات فى قوانين هى «فلسفة العامل والعمل» ومن ذلك اعتبارهم بعض العوامل أصلا كالأفعال وبعضها فرعا كالأسماء والحروف ، ومن ذلك أن بعض العوامل أقوى من غيره ، ومن ذلك أيضا أن الاختصاص موجب للعمل - وغير ذلك كثير مما يمكن الاطلاع على آراء النحاة عنه فيما نقله السيوطى عنهم فى كتابه (الأشياء والنظائر) .

وهذه القواعد الاعتبارية قد أدت إلى كثير من الجدل ، لأنها قد تكون غير مطردة، فمثلا الحرف قد يكون مختصا ولا يعمل ، ومن جهة أخرى اختلفت النظرة لتلك القوانين ، فقد يكون العامل قويا من زاوية خاصة لدى باحث من الباحثين ، لكنه لدى باحث آخر عامل ضعيف - فما هو العامل الذى له كل ذلك الخطر لدى النحاة ؟ وما هو عمله فى الكلمات وتأثيره فيها !!

أما تصورهم للعامل ، فيتلخص فى الآتى :

### أ - العامل مؤثر حقيقة ، إنه سبب وعلة للعمل .

وهذا مشهور وشائع فى كتب النحو ، ويوضح هذا ما يقوله «الصبان» تعليقا على ما نقله «الأشمونى» عن شرح التسهيل من أن (الإعراب ما جرى به لبيان مقتضى العامل) فالعامل «كجاء ورأى والباء» والمقتضى «الفاعلية والمفعولية والإضافة» ، والإعراب الذى يبين هذا المقتضى، الرفع والنصب والجر - فهذا التعريف يقتضى اطراد الثلاثة (١) .

### ب- العامل أمانة وعلامة فقط .

وفى ذلك يقول ابن الأنبارى «العوامل اللفظية ليست مؤثرة فى المعمول حقيقة ، وإنما هى أمارات وعلامات ، فإذا ثبت أن العوامل فى محل الإجماع هى أمارات وعلامات ، فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء .. وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرى من العوامل اللفظية عاملا (٢)» - فصفة العامل هنا قاصرة عليه ، إنه إشارة إلى العمل لكنه غير مؤثر بنفسه.

ج- ما أطلق عليه اسم العامل لا عمل له اطلاقا ، ولكن وجوده ضرورى للتمهيد للعامل الحقيقى ، والعامل الحقيقى هو المتكلم .

وقد وضح هذا الرأى ابن جنى إذ يقول «ألا تراك إذا قلت (ضرب سعيد جعفرًا) فإن (ضرب) لم تعمل فى الحقيقة شيئًا ، وهل تحصل من قواك (ضرب) إلا على اللفظ (بالضاد والراء والباء) على صورة (فَعَل) فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبًا إليه الفعل - فأما فى الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا لفظى ومعنوى، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ (٣)» .

حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج ١ ص ٤٧ .

(١) أسرار العربية ص ٦٨ - ٦٩ .

(٢) الخصائص ج ١ ص ١٠٩ - ١١٠ .

أما تصورهم للعمل فيمكن تلخيصه فيما يلي :

أ- مقتضى العامل هو الأثر اللفظي الذي يوجد في الكلمة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف - هذا هو المشهور الشائع في كتب النحو .

ب- مقتضى العامل هو نفس الاختلاف ، وهو معنى عقلى يعرف بالقلب ليس للفظ فيه مدخل .

وهذا الرأي الثانى قد أضاف إلى الأول بعدا ذهنيا ، ولم يضيف شيئا جديدا ، فقد عمق فكرة التغيير فى آخر الكلمة ، فليس هو هذه الحركات والحروف ، بل الاختلاف نفسه ، وهو معنى عقلى دقيق !!

ج- مقتضى العامل هو توارد المعانى المختلفة على الأسماء ، فالعامل يحصل المعانى الخفية فى الأسماء ، وهى تقتضى نصب علامات لتعرف ، وتلك المعانى هى الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها .

ويتلخص تصور النحاة للعامل ومقتضاه فى اتجاهين

الأول : فهم شائع مشهور : أن العوامل مؤثرة حقيقة ، وأن أثرها هو تلك الحركات والحروف والسكنات .

الثانى : فهم لم تصل به الشهرة حد الأول ، بل هى أفكار مبعثرة هنا وهناك وقد وضعت فيه قضية العامل والعمل فى الأمور الآتية :

أ - إن ما أطلق عليها عوامل ليست عوامل حقيقية ، بل هى إشارات وعلامات على العمل أو ممهدة له وضرورية لوجوده .

ب- يرى ابن جنى أن العامل هو المتكلم .

ج- مقتضى العامل فى الأسماء - فى رأى البعض - هو توارد المعانى المختلفة من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها .

والذى ينبغى التنبيه إليه أن هذه الأمور الثلاثة الأخيرة فى فهم العامل والعمل كانت فقط مجرد اجتهاد فى الفهم ، أما التطبيق فى كتب النحو فقد اعتمد اعتمادا أساسيا على الاتجاه الأول صاحب الشهرة والشيوخ !!

\* \* \*

لكن ... ما منشأ فكرة العامل النحوى !! وكيف دخلت النحو ثم توغلت فيه ؟؟

إن فكرة العامل - كما عرضت فيما سبق - للعقل فيها نصيب واضح لما فيها من حديث عن التأثير والتأثر والوجود والعدم ، وإذا كانت هذه الفكرة ذات صبغة عقلية هكذا فإن مجال الحديث عن نشأتها قد تحدد وهو الجو العقلى العام الذى أحاط بالنحو ونشأته وتطوره ، فإما أن تكون تلك الفكرة قد عرفت مباشرة عن غيرها ، أو أن الباحثين فى النحو قد ابتدعوها بعقولهم دون مساعدة ، أو أنهم تأثروا فى ابتداعها بعامل خارجى تأثرا غير مباشر؟

لقد حدد الفصل الأول من هذا الكتاب الرافدين الرئيسيين الذين يحتمل أن النحاة قد أفادوا منهما ، وهما «النحو السريانى والمنطقى الأرسطى» فهل عندهما إجابة السؤال : كيف نشأت فكرة العامل فى النحو العربى ؟

أورد الخوارزمى فى «مفاتيح العلوم» ما يشير إلى وجود صلة بين حركات الإعراب واللقاب - أثر العامل - فى النحويين العربى واليونانى ، يقول : «فالرفع عند أصحاب المنطق من اليونانيين واو ناقصة ، وكذلك الضم وأخواته ، والكسر وأخواته عندهم ياء ناقصة ، والفتح وأخواته عندهم ألف ناقصة»

ويورد رأى الخليل بن أحمد أيضا فى تلك الحركات والألقاب ، وفى رأيه أن الرفع ما وقع فى أعجاز الكلم منونا ، والضم ما وقع فى أعجاز الكلم غير منون ، والنصب ما وقع فى أعجاز الكلم منونا ، نحو (زيدا) والفتح ما وقع فى أعجاز الكلم غير منون نحو باء (ضرب) والخفض ما وقع فى أعجاز الكلم منونا نحو (زيد) والكسر ما وقع فى أعجاز الكلم غير منون نحو لام (الجمل)<sup>(١)</sup>

(١) راجع : مفاتيح العلوم ص ٤٤ - ٤٦ .

وتتضح تلك الصلة إذا أضيف لذلك أن الخليل قد اشتهر بأنه غير القبط إلى الحركات وأنه قال : إن هذه الحركات أبعاض الحروف ، وهى فكرة النحو اليونانى التى أوردها الخوارزمى .

لكن ... إذا جاز افتراض أن الخليل بن أحمد قد اختار اسم حركات الإعراب لمصطلحات النحو عن هذه الطريق - ربما عن السريانية أو الترجمة - فإن فكرة العامل لم توجد لديه فيما ورد من آرائه التى نقلت عنه ، وبخاصة «كتاب سيبويه» فلم يثبت بصفة قاطعة تأثر النحو العربى باليونانى فى فكرة العامل ، ولا يمكن أن ينهض ما ساقه «الخوارزمى» وحده إجابة للسؤال ،

فهل يوجد لدى المنطق الأرسطى إجابة عنه؟

إن فكرة التأثير والتأثر التى قام عليها العامل فى النحو العربى موجودة فى منطق أرسطو ، فى الكتاب الأول من كتبه المسمى (قائطيفورياس) ومعناه (المقولات) وهى عشرة ، «المقولة التاسعة وهى مقولة (ينفعل) والانفعال هو قبول أثر المؤثر ، والمقولة العاشرة وهى مقولة (يفعل) وهو التأثير فى الشيء الذى يقبل الأثر ، مثل التسخين والتسخن ، والقطع والانقطاع»<sup>(١)</sup> .

فإذا أضيف لذلك أن العرب قد عرفوا المنطق فى وقت مبكر وأغرموا به ، وأن العقلية العلمية يؤثر فى بحثها - ولو بطريق غير مباشر - الجو الفكرى العام الذى يحيط بها ، اتضحت بداية الطريق فى فكرة العامل النحوى ، إذ تركت الفكرة المنطقية ظلالها على عقول الباحثين من علماء النحو الذين نقلوها بدورهم إلى دراستهم .

ذلك منشأ الفكرة التى وجدت طريقها إلى النحو فى وقت مبكر نسبياً ، وإذا كان لم يعرف بصوره أكيدة عن الخليل بن أحمد أنها من آرائه ، فإنها تتردد كثيراً فى كتاب سيبويه - ومنه :

\* (هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه) تحت

هذا العنوان قال : وذلك قولك (ما أحسن عبدالله) زعم الخليل أنه بمنزلة قولك

(شيء أحسن عبدالله) ويحل معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يتكلم به ، ولا يجوز أن تقدم (عبدالله) وتؤخر ولا تزيل شيئاً عن موضعه ، ولا تقول فيه (ما يحسن) ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا .

\* (هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل) تحت هذا العنوان قال : وذلك قواك (رأيت زيدا وعمرا كلمته) ... وإنما اختير النصب ها هنا ، لأن الاسم الأول مبنى على القفل فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم .

ففي المثال الأول فكرة العمل موجودة صراحة ، كما توجد بذوراً لفلسفة العامل في التعجب لازالت منكشئة في ترتيبها ، فقد زعم الخليل - كما عبر سيبويه - أنه بمنزلة قواك (شيء أحسن عبدالله) وتلك بذرة الخلاف في العامل فر التعجب من حيث الاسمية والفعلية ، وكذلك (لايجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر) بذرة أخرى للحكم على عامل التعجب بالضعف إلى جانب الفعل .

وفي المثال الثاني نكر للعمل صراحة أيضا ، وفيه بذرة أخرى لفلسفة العامل وهي : ترجيح بعض العوامل على بعضها الآخر في باب الاشتغال ، لأن الاسم الأول مبنى على الفعل .

وبالاطلاع على أى كتاب من كتب النحو التي تأخرت عن ذلك مدة كافية يظهر منه كيف استحالت تلك البذور إلى أشجار عملاقة !!

والسبب في نمو فلسفة العامل النحوية يعود أساساً إلى ذلك الجهد الذهني الذي بذله النحاة في التفرع والتصوير وتوليد الفكرة وتقليبها ، وساعد على ذلك النمط المؤلف للتفكير في أيامهم ، وبخاصة المنطق وعلم الكلام ، ولهذا الأخير آثار واضحة في حديث العامل والمعمول .

خلاصة القول : أن فكرة التأثير والتأثر منطقية أصلاً ، وقد تركت تلالها على عقول الباحثين في النحو الذين نقلوها بدورهم إلى البحث النحوي في وقت مبكر ، وأنها تطورت فيه ونضجت نتيجة الجهود الذهني العميق الذي بذله النحاة في التصور وتوليد الأفكار .

## قوانين العامل الذهنية

تعود المسئولية الرئيسية عن «التخريج وتعدد الآراء» فى النحو إلى قوانين العامل الذهنية التى أخذت حكم المسلمات ، إذ توجه النصوص والآراء معتمدة عليها دون أن تسمها ، وهى كثيرة ، نقل منها السيوطى فى كتابه (الأشباه والنظائر ج ١) مجموعة منها - راجعها إن شئت - فالهم هنا الاطلاع على نموذج لكل من هذين المظهرين - التخريج وتعدد الآراء - ومدى ارتباطهما بتلك القوانين الذهنية .

(أ) الحذف أحد مظاهر التخريج فى النحو ، وفى هذا المظهر يعود إلى فلسفة العامل القول بحذف المبتدأ أو الخبر وخبر كان ، وخبر إن ، والمستثنى فى مثل (جانى زيد ليس إلا) وكذلك ما حذف من الفعل وحده بعد أنوات الشرط فى مثل (وإن أحد من المشركين استجارك) وما جاء محذوفاً من حروف الجر فى مثل قول «رؤية» لمن قال له (كيف أصبحت ١٢) قال (خير عافاك الله) هذا وغيره يعود إلى قوانين العامل ، مثل (كل مسند لايد له من مسند إليه) وبالعكس، وأيضا (كل معمول لايد له من عامل) فإذا لم يكن هذا العامل موجوداً فى الكلام فلا بد من تقديره ، وكذلك (كل عامل لايد له من معمول) وهكذا .

وقد بنى على ذلك باب كامل من أبواب النحو خصه ابن مضاء بالحديث وهو (باب الاشتغال)

\* يقول الأشمونى فى تحديده : أن يسبق اسم عاملاً مشتقاً عنه بضميره أو مُلابِسه ، لو تفرغ له هو أو ملابسه لنصبه لفظاً أو محلاً ، فيضمّر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به -

فأساس هذا الباب كله قضية - كل معمول لايد له من عامل - ثم وضعت شروطه وقسمت أنواعه ، من وجوب النصب أو جوازه راجحاً أو مرجوحاً أو مستويماً مع الرفع على أسس أخرى غذتها فلسفة العامل - يمكن مراجعتها فى

أى كتاب نحوى .

ومن هذه القواعد أيضا (العامل لابد أن يستوفى معموله الخاص به) و(لا يجتمع عاملان على معمول واحد) - وإلى هاتين القاعدتين يعود باب آخر تحدث عنه ابن مضاء خاصة وهو (باب التنازع) .

\* فالعاملان أو أكثر من باب التنازع يطلبان معمولا واحدا ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فليعمل أحدهما إذن ، وقد اختلفوا فى إعمال الأول أو الثانى ، وما لم يعمل بحتاج للإضمار فيه - على تفصيل فى ذلك -

فهذا أيضا مثال على ارتباط التأويل بالعامل من جهة ، ونموذج لفلسفة العامل من جهة أخرى .

(ب) لتلك القواعد الذهنية للعامل آثار كبيرة أيضا فى تعدد الآراء وكثرة الجدل واستخدامها فى تأييد وجهات نظر مختلفة ، إذ تصل الأقوال فى تحديد عامل لمعمول واحد أحيانا إلى أكثر من عشرة أقوال ، ويمكن رؤية نماذج من ذلك فى كتاب «الإنصاف» لابن الأنبارى و«شرح التسهيل» لأبى حيان و«مع الهوامع» للسيوطى -

وإليك مثلا واحدا لهذا الخلاف فيما يقوله ابن الانبارى فى «أسرار العربية» عن عامل الخبر :

\* اختلف النحويون فى ذلك ، فذهب الكوفيون إلى أن عامله المبتدأ ، وذهب البصريون إلى أن الابتداء وحده هو العامل فى الخبر ، لأنه لما عمل فى المبتدأ وجب أن يكون عاملا فى الخبر قياسا على العوامل اللفظية التى تدخل على المبتدأ ، وذهب قوم منهم أيضا إلى أن الابتداء عمل فى المبتدأ ، والمبتدأ عمل فى الخبر ، وذهب سيبويه وجماعة معه إل أن العامل فى الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا ، لأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى إلا بهما ، فدل على أنهما العاملان فيه !!

والذى اختاره أن العامل فى الحقيقة هو الابتداء وحده بون المبتدأ ، وذلك لأن الأصل فى الأسماء ألا تعمل ، وإذا ثبت أن الابتداء له تأثيره فى العمل ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له !! -

ثم قال ابن الأنبارى معلقا على هذه الآراء : وفى كل واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر .

ولا تعليق على هذا الاقتباس ، وأمثاله كثير ، فقد ترك ابن الأنبارى التعليق مشيرا إلى الجدل والنزاع حول تلك الآراء ، حيث يتصارع النحاة فى مجال عقلى رحب فى المطولات مما لا داعى لاستقصائه ، فهو متشعب فى كل أبواب النحو تشعب الشرايين فى الجسم !!

فقضايا العامل العقلية التى أخذت حكم المسلمات العلمية تعود إليها مسئولية التوغل فى التأويل ، كما يعود إليها أيضا الخلاف والجدل بين الباحثين فى العامل والمفرمين بالتأويل .

## مظاهر العامل فى النحو كما قررهما الجرجانى

قال الجرجانى فى كتابه (العوامل المائة) العوامل فى النحو مائة عامل ، وهى تنقسم إلى قسمين : لفظية ومعنوية - واللفظية تنقسم إلى قسمين : سماعية وقياسية وإليك معنى كل من هذه الثلاثة أولا قبل سرد مظاهرها .

**فالعوامل اللفظية السماعية :** ما سمعت عن العرب ، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر ، والحروف المشبهة بالفعل مثلا ، فإن الباء وأخوتها تجر الاسم ، فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها .

**واللفظية القياسية :** ما سمعت من العرب ، ويقاس عليها غيرها .

وتفسير هذا المعنى أنه سمع لها أمثلة مطردة وصلت إلى بناء قاعدة كلية فى ذلك النوع من العوامل ، فكل ما يصدق عليه تلك القاعدة يطلق عليه اسم العامل اللفظى القياسى .

**وأما العوامل المعنوية :** فاسمها يدل عليها ، إنها معنى من المعانى لانطق فيه ، هو معنى يعرف بالقلب ، ليس للفظ فيه حظ .

هذه الأصناف الثلاثة تتلخص مظاهرها فيما يلى :

**أولا : العوامل اللفظية السماعية :** وهى واحد وتسعون عاملا ، وثلاثة عشر نوعا .

**النوع الأول :** حروف تجر الاسم فقط ، وهى سبعة عشر حرفا : من - إلى - فى - اللام - ربُّ - على - عن - الكاف - مذ ومنذ - حتى - واو القسم - تاء القسم - باء القسم - حاشا - خلا - عدا .

**النوع الثانى :** الحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر ، وهى ستة أحرف : إن - أن - كأن - لكن - ليت - لعل .

النوع الثالث : حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر : لا - ما : المشبهان

بـ (ليس) .

النوع الرابع : حروف تنصب الاسم المفرد فقط ، وهي سبعة أحرف - الواو

بمعنى مع - إلاً : للاستثناء - يا : فى النداء - أى : فى النداء - هيا : فى النداء -  
أيا : فى النداء - الهمزة : فى النداء .

النوع الخامس : حروف تنصب الفعل المضارع ، وهي أربعة أحرف : أن

- لن كى - إنن .

النوع السادس : حروف تجزم الفعل المضارع ، وهي خمسة أحرف : إن لم

- لآ - لام الأمر - لا : الناهية .

النوع السابع : أسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط والجزاء ، وهي

تسعة أسماء : من - أى - ما - متى - مهما - أينما - أنى - حيثما - إذ ما .

النوع الثامن : أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز ، وهي أربعة أسماء :

عشرة إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة - كم - كئین - كذا .

النوع التاسع : كلمات تسمى أسماء الأفعال ، بعضها يرفع ، وبعضها ينصب

وهي تسع كلمات .

والناصبية منها ست كلمات : رُوِّدَ - بَلَّهَ - هاء - دوتك - عليك - حَيْهَلْ .

والرافعة منها ثلاث كلمات : هيهات - شتان - سرعان .

النوع العاشر : الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهي ثلاثة

عشر فعلا : كان - صار - أصبح - أمسى - أضحى - ظل - بات - ما زال - ما برح  
- ماقتي - ما انفك - ما دام - ليس .

النوع الحادى عشر : أفعال المقاربة ترفع اسما واحدا ، وهي أربعة أفعال

عسى - كاد - كرب - أوشك .

النوع الثاني عشر : أفعال المدح والتم ، ترفع الاسم المعرف بلام التعريف  
ويعد اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح والتم ، وهي أربعة أفعال :  
نعم - بش - ساء - حبذا .

النوع الثالث عشر : أفعال الشك واليقين ، وتسمى أفعال القلوب ، وهي :  
علمت - رأيت - وجدت «وهذه الثلاثة لليقين» - وظننت - حسبت - خلت «الشك»  
- وزعمت «متوسطة بين الستة» فهذه سبعة .

ثانيا : العوامل اللفظية القياسية : وهي سبعة :

الأول : الفعل على الإطلاق ، الثاني : اسم الفاعل الثالث : اسم المفعول الرابع :  
الصفة المشبهة - الخامس : المصدر - السادس : الاسم المضاف - السابع : الاسم  
التام مثل (راقود خلأ) .

ثالثا : العوامل المعنوية : وهي أمران : الأول : العامل في المبتدأ والخبر  
الثاني : العامل في الفعل المضارع الرفع .

وختم الجرجاني هذه العوامل بقوله «فهذه مائة عامل ، فلا يستغنى الصغير ولا  
الكبير ، ولا الوالي ولا القاضى ، ولا الرفيع ولا الوضيع عن معرفتها واستعمالها .

وبعد : فإنه يقال إذا كانت تلك العوامل سهلة واضحة هكذا ، فما تفسير  
مظاهرها في كتب مطولات النحو ، وهذه لا صلة بينها وبين السهولة واليسر ؟؟ إذ يشيع  
الاضطراب في أبحاث العوامل من نواح مختلفة ، ناحية العامل الواحد في إعماله أو  
إهماله ، وناحية توجيه المفعول الواحد حسب عوامل مختلفة ، وناحية تفسير المفعولات  
المعنوية من وجهات نظر مختلفة - وغير ذلك مما يشق استيعابه على الدارس العادى  
والمتخصص على السواء .

والحقيقة التي تذكر إجابة لذلك التساؤل هي : أن تلك العوامل كانت ضحية تلك  
المسلّمات الذهنية من قضايا العامل ، حيث امتدت أيديها لتتعلق أمن هذه العوامل  
ويُسرها ، وترجّ بها في أتون الجدل والمنازعات .

## رأى ابن مضاء فى العامل

### فهم ابن مضاء لفكرة العامل

اتضح من فكرة النحاة عن العامل أن لأرائهم اتجاهين : أحدهما شائع مشهور طبقة النحاة فأوغلوا فى التطبيق، مؤداه : أن العامل - لفظيا أو معنويا مؤثر حقيقة «وأن تأثيره هو الحركات والسكنات والحروف فى أواخر الكلمات ، وأما الاتجاه الآخر فلم يكن له ما للأول من الشهرة والتطبيق، وقوامه : أن العوامل إشارات للعمل فقط - كما قال ابن الأثيرى - أو ممهدة للعمل وضرورة لوجوده - كما قال ابن جنى .

ناقش ابن مضاء كل هذه الآراء مبينا رأيه خلال ذلك ، وبذلك تتضح خطة عرض رأيه ، ببيان نقاشه للآراء التى رفضها وأسس هذا الرفض - ثم ما قبله من هذه الآراء، ومدى اتفاقه مع من وافقه فى المنهج وفى التطبيق .

\* \* \*

(١) أما الاتجاه الشائع المشهور فهو مرفوض لدى ابن مضاء ، وقد بنى رفضه له على أساس منطقي عقلى - يقول «أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لايقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه ، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب (زيد) بعد (إن) فى قولنا (إن زيدا) إلا بعد عدم (إن) فإن قيل : يَم يرد على من يعتقد أن معانى هذه الألفاظ هى العاملة ؟؟ قيل : الفاعل عند

القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحَيوان ، وإما أن يفعل بالطبع ، كما تحرق النار ويبرد الماء - ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى ، وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل ، وقد تبين هذا في موضعه - وأما العوامل النحوية فلم يَقُلْ بعملها عاقل لا أفاظها ولا معانيها ، لأنها لاتفعل بإرادة ولا بطبع (١) ،

وفي هذا النص الذي ورد لمناقشة هذا الاتجاه حديث عن أهل الحق ، ونسبة العلم في رأيهم إلى الله - وأعتقد أن ابن مضاء لم يورد هذا رأياً يناقشه، بل استدراكاً يرتبط بالدين في عرض الرأي العام ، ولذلك وضعت بين علامتي اعتراض في مكانه من النص السابق، كما أن الكلام قبله وبعده يستقيم في الحديث عن الرأي المشهور في العامل ومناقشته، وهذا دليل على ماقدمته من أنه لم يورد ذلك رأياً له، بل لفئة دينية!!

لقد نقل ابن مضاء المناقشة هنا إلى مجال عقلي خالص ، هو الأساس الذي بنيت عليه فكرة العمل في كل شيء يقوم على التأثير والتأثر ، والمؤثر أو العامل لا بد أن تتحقق فيه صفتان : وجوده وقت العمل - وأن يفعل بإرادة أو أن يفعل بالطبع ، والصفة الأولى لاتنطبق على العامل اللفظي ، لأن عمله يتحقق بعد انتهاء نطقه ، والعوامل النحوية لاتنطبق عليها الصفتان الأخيرتان ، فليس لها إرادة أو طبع ، فالصفات اللازمة للتأثير لاتتحقق فيما سماه النحاة العوامل -

وعلى ذلك : فالأساس الذي أقاموا عليه القول بالعمل والمعمول لا سبيل له في الدخول إلى النحو ، لأنه لايملك جواز السماح له بالدخول !!

والمنهج الذي أدار عليه المناقشة هنا يشير التساؤل عن سر اختياره له ، ذلك أنه يتفرد به عن مناقشاته في كثير من آرائه التي تقدمت ، فهل أحس ابن مضاء الصلة بين فكرة العامل في النحو وصلتها بالمنطق ، تلك التي بان طريقها فيما سبق من هذا البحث ؟؟ لعله ليس إغراقاً في الظن والتخيل أن يقال : لقد قامت هذه الصلة المنطقية في ذهن ابن مضاء ، فواجه في نقاشه مظهرها الفلسفي في التأثير والتأثر ، وأبطل في عوامل النحو أنه يصدق عليها مقولة (أن يفعل)

ومما يعطى للمعنى السابق مستندا يؤيده أن ابن مضاء قد أشار إلى مقولة (أن يفعل) في عرضه الاتجاه غير المشهور القائل بأن العوامل علامات وإشارات فقط - كما نقل عن ابن الأبنارى - فقد قال ابن مضاء «فإن قيل : إن ما قلوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ، وذلك أن هذه الألفاظ التى نسبوا العمل إليها إذا زالت ، زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت ، وجد الإعراب ، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها (١) » .

ففى هذا الاستشاد إشارة صريحة منه إلى (العلل الفاعلة والقائلين بها) وأن النحاة قد عرفوا - كما ذكر - الصلة بينها وبين العامل فى النحو ، أو بعبارة أكثر صراحة : قد تثرؤا فى فكرة العامل بالمنطق ، وقد اتضح ذلك لدى ابن مضاء وهو يناقش الاتجاه الأول المشهور ، فوجه حبيته إلى الفكرة المنطقية التى رأى تثر النحاة بها ، وهى فكرة التأثير والتثر .

(ب) أما رأى القائل بأن العوامل فى النحو إنما هى على جهة التشبيه والتقريب - سبقت الإشارة إليه - هذا رأى يمكن التسامح فيه عند ابن مضاء - لو اقتصر القول به عليه ، لكنه أفضى إلا ما لا يمكن التسامح فيه ، «قلو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العى أو ادعاء النقصان فيما هو كامل وتحريف المعانى عن المقصود بها ، لسؤمحوها فى ذلك - وأما مع إفشاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم فى ذلك (٢) » .

فهذا رأى أيضا مرفوض ، وأسس هذا الرفض ترجع فى جزء منها إلى شكل الجمل من تغيير فيها أو دعاء نقصانها ، وفى جزء آخر إلى الدلالة بتحريف المعانى عن المقصود بها .

(ج) أما رأى الذى يراه ابن مضاء فى موضوع العامل فيتفق مع ما رآه

(١) الرد على النحاة ص ٨٨

(٢) الرد على النحاة ص ٨٨ .

ابن جنى فى صورته ، لكنه يختلف عنه فى القهم والتطبيق .

يقول نقلا عن ابن جنى «وأما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، فأكف المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيدا بقوله لا لشيء غيره<sup>(١)</sup> »

فالعامل عند كليهما - ابن جنى وابن مضاء - هو المتكلم ، وهذا ما اتفقا فيه وبمراجعة ما قاله ابن جنى فى ذلك يتضح أنه لم يطرح من حسابه ما أطلق عليه النحاة اسم «العوامل اللفظية والمعنوية» وبدو ذلك فى مظهرين :

الأول : أنه جعل عمل المتكلم مترتبا على تلك العوامل ، فهى مهدة له وضرورية لوجوده ، وفى كلام ابن جنى فى الخصائص ما يؤكد هذا المعنى ، إذ بعد العبارة السابقة مباشرة - التى اقتصر عليها ابن مضاء - أضاف «وإنما قالوا : لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ» فآثار فعل المتكلم - مقتضى العامل - إنما تظهر بوجود اللفظ أو مصاحبة المعنى ، وهذا نفسه مايقول به النحاة عن العامل مع اختلاف العرض .

الثانى : أن رأى ابن جنى اجتهاد عارض ؟؟ لم يضعه فى موضع التطبيق ، بل كان فيما طبقه سائرا مع التيار التقليدى العام القائل بالعامل والعمل ، وبالرجوع إلى كتاب «الخصائص» وغيره من كتب ابن جنى لا يوجد لرأيه امتداد فى غير الموضوع الذى ورد فيه -

أما ابن مضاء فقد جعل من رأيه نهجا فكريا التزمه فى كل ما عرض له من قضايا النحو ، ففى حديثه عن العامل مثلا يقول (علقت ولا يقول أعملت) وفى «الفاء والواو» ونصب الفعل بعدهما يقول (الفعل ينصب بعدهما ولا يقول نصبت) وهكذا فى كل ما قدمه من آراء لها صلة بالعامل ، مما لا يقارن بما ذكره جمهور النحاة - ومنهم ابن جنى - عن هذه المسائل .

فابن جنى مجتهد فى رأيه وابن مضاء صاحب منهج ، وكم بين الرأى المجتهد  
والمنهج الملتزم من بون بعيد !!

\* \* \*

ومما سبق يتضح أن ابن مضاء يرفض ما أطلق عليه اسم العامل مؤثرا أو على  
جهة التقريب أو التمهيد ، وهو بذلك يقف منفردا فى جانب والنحاة فى جانب آخر - مع  
توجيه رأى ابن جنى فيما سبق - إذ قد أجمعوا - كما يقول ابن مضاء - على القول  
بالعوامل ، وهذا الإجماع منهم فى حاجة إلى ابداء الرأى فيه .

هنا أيضا تستحضر مسورة ابن مضاء الفقيه الظاهرى المذهب ، إذ تقدم أن  
الظاهرية لا يكالون يعترفون بالإجماع فى الفقه ، وابن مضاء لا يعترف بإجماع النحو  
ومنشأ هذا الموقف فى كلا المظهرين - الفقه والنحو - هو التزام النص واحترام النطق ،  
ويتصور ذلك فإن رأى ابن مضاء فى الإجماع على العامل يتفق تماما مع تلك الصورة  
العامة، فلا حاجة للإجماع إذا خالف النص ، وهذا ما صرح به من كلامه، وأيده بما ذكره  
ابن جنى، قال: إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذاقهم  
ومقدم فى الصناعة من مقدميهم وهو أبو الفتح بن جنى فى خصائصه : أعلم أن إجماع  
أهل البلدين (يعنى البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا تخالف  
المنصوص والمقيس على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة (١)  
لكن من يضمن يد النحاة فى هذا الموضوع والعامل فكرة لاشأن لها بالنصوص اللغوية!!  
بل قد تقدم من كلام ابن مضاء ما يقضى على الأمل فى العثور على هذه اليد !! إذ أن  
القول بالعامل قد أدى إلى تغيير كلام العرب ومعانيه ، فكيف يلتقيان !!

أخيرا : يتلخص رأى ابن مضاء فى العامل : أنه يرفض ما أطلق عليه النحاة  
اسم العامل كما يرفض الإجماع عليه ، ويرى أن الإعراب يحدثه المتكلم .

## موقف ابن مضاء من قوانين العامل الذهنية

لنصحب ابن مضاء فى آرائه عن بعض ما تعرض له من هذه القوانين وما جرت به على النصوص من جهد ذهنى فى غير طائل .

(١) فى الحذف : صرح ابن مضاء فى أكثر من موضع قوانين العامل وراء هذا النوع من التأويل ، إذ كانت الأساس الذى بنى عليه النحاة القول بالحذف ، ففى حذف الفعل فى مثل (أزيدا ضريته) قال «هذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضريت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تعدت إلى المضمر . ولا بد لـ (زيد) من ناصب إن لم يكن ظاهرا فمقدر ، ولا ظاهر ، فلم يبق إلا الإضمار ، وهذا بناء على أن كل منصوب فلا بد له من ناصب»<sup>(١)</sup> .

فهذا التصور الذهنى لوجود فعل مقدر فى العبارة ، وأن العبارة ليست على ظاهرها بل هى مؤولة بعبارة أخرى يضاف فيها المقدر إلى الملقوظ ، وذلك لأن الضمير الموجود قد نصبه الفعل الموجود - وراء كل هذا مبدأ «كل منصوب لا بد له من ناصب»

وابن مضاء يقف إلى جانب النص ويتمسك به كما هو بون تقدير «فادعاء الزيادة فى كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بين ، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب ، وأما طرد ذلك فى كتاب الله الذى لا يثبت الباطل من بين يديه ولا من خلفه وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل منصوب إنما ينصب بناصرب ... فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك»<sup>(٢)</sup> ، إذ يجب التزام النص كما نطقه المتكلم ، وليس من حق أحد أن يزيد فيه ما لم ينطق ، أما هذا المبدأ فهو من عمل الذهن ، وينبغى ألا يفرض على النص ما ليس منه .

(١) الرد على النحاة ص : ٨٩ .

(٢) الرد على النحاة ص : ٩٢ .

ب : فى التنازع :

باب التنازع بكل ما فيه من خلاف وإضمار وصور مقترضة لتراكيب موهومة قد قام على قاعدتين من قواعد العامل ، إحداهما (لايجمع عاملان على معمول واحد) والأخرى (كل عامل لابد له من معمول)

وقد ترتب على الأولى اختلاف النحاة فى العامل من المتنازعين ، فهو الأول فى رأى الكوفيين ، والثانى فى رأى البصريين .

وترتب على الثانية البحث عن معمولات العوامل التى لاتعمل ، فأضمر الكوفيون كل ما يحتاجه الثانى ، وأضمر البصريون الفاعل فقط فى الأول ، وأما الكسائى فقد حذف الفاعل أيضا من الأول .

هذا هو هيكل الباب العام ، وقد يبدو الأمر للوهلة الأولى سهلا ، لكن يتضح من الكتب المتأخرة نسبيا أن الأمر بعيد عن السهولة تماما ، فقد استحالت المظاهر الثلاثة - الخلاف والإضمار واقتراض الصور - إلى صناعة مجهدة قوامها الجدل والصعوبة نتيجة هاتين القاعدتين من قواعد العامل .

وفى هذا أيضا يقف ابن مضاء إلى جانب النص ، ويضع الباب بسهولة هكذا : الاسم الموجود يتعلق بالثانى - كما قال البصريون - ولا يضم فى الأول شيء على الإطلاق - كما قال الكسائى - وقد احتكم فى رأيه هذا إلى النصوص اللغوية منتقلا فى مستويين :

الأول : النصوص تؤيد أنه ليس للأول فاعل ظاهر - سواء أكان مضمرا أم محذوفا .

الثانى : النصوص تؤيد رأى الكسائى المتفق مع رأى ابن مضاء (١) .

(١) الرد على النحاة ص : ٩٢ .

(٢) الموضوع كله فى : الرد على النحاة ص ١٠٨ وما بعدها .

لعلّ مما يدعم رأى ابن مضاء وما اتجه إليه فى استشهاده بنصوص اللغة ما لاحظته «أبو حيان» من أن نصوص القرآن التى وردت من هذا الباب كلها تتعلق بالثانى<sup>(١)</sup> وعلى ذلك فإن رأى ابن مضاء ومستنده من النصوص يقف فى جانب وحده والاختلاف والإضمار والفروض - ومستندها فلسفة العامل - تقف فى جانب آخر ، وليس من المغالاة أن يقرر أن الاتجاه الأخير وما استند إليه يجب عن مجال تطبيق اللغة !!

(ج) فى الاشتغال : قال ابن مضاء مشيراً إلى مقدار العناء الذى يجره الاشتغال بباب «الاشتغال» من الإضمار والتأويل والخلاف «ومن الأبواب التى يظن أنها موضع عامل ومعمول - ولا داعية لى إلى إنكار العامل والمعمول - باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، مثل قولنا (زيدا ضربته)

ويعتبر رأى ابن مضاء فى هذا الباب تطبيقاً على رأيه فى العامل عامة من ناحية ، كما أن هذا الرأى يستند إلى النص اللغوى من ناحية أخرى قال «فإنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب»

ففى هذه العبارة القصيرة تلخيص لرأيه فى باب الاشتغال بل فى العامل عامة ، لأن المتكلم هو الذى يرفع وينصب ، ومستند هذا الرأى هو كلام

(١) قال أبو حيان :

إعمال الأول قليل ، ومع قلته لا يكاد يوجد فى غير الشعر ، بخلاف إعمال الثانى فإنه كثير الاستعمال فى النثر والنظم ، وقد تضمنه القرآن المجيد فى مواضع كثيرة - منها :

قوله تعالى : يستفتونك ، قل الله يفتيكم فى الكلالة

.. : أتونى الفرغ عليه قطراً

.. : والذين كفروا وكذبوا بأياتنا

.. : تعالوا يستغفر لكم رسول الله

.. : هازم أقرؤوا كتابه

لأن المعمول مقدر الاتصال بهامله ، فيلزم من ذلك تقدير تقديمه على العامل الثانى ، ولو كان فى اللفظ كذلك لاتصل به ضمير المعمول على الأجود ، نحوه : «أتونى قطراً أفرغه عليه» فإذا نوى ذلك كان إبراز الضمير أولى ، لأن الحاجة إليه أدمى انظر : التذليل التكميل ج ٢ ورقة ١٧١ .

العرب ، فإنما يفعل ذلك اتباعا لما عرفه من نطقهم ، ولما هي عادتهم في ذلك النطق .

أما مواضع الرفع والنصب فقد شرحها في حديث طويل مفرقا بين ما إذا عاد على الاسم ضمير مرفوع أو ضمير غير مرفوع ، ففي الجمل التي تشتمل على الأول يرفع الاسم ، وقدم له كثيرا من الأمثلة - وفي الجمل التي تشتمل على الثاني تفصيلات لرفعه ونصبه ترتبط بنوع الفعل والأدوات الداخلة عليه ، وقد ذكرها أيضا في حديث طويل ، وقدم لها الأمثلة (١) .

وبهذا يتبين أن النحاة قد تصوروا جمل الاشتغال جملا ناقصة لانتم إلا بالمقدر ، فهي تتكون من الملفوظ ومن المحذوف المقدر .

أما ابن مضاء فينظر إليها كما هي ، فالاسم فيها مرفوع ، ومنصوب ، وهكذا ينطقه المتكلم ، وهكذا كلام العرب .

فرأى النحاة هنا يبور حول افتراض ذهني تعصر حوله النصوص اللغوية ، وهذا بعيد عن الوصف المستند إلى النصوص ، أو كما عبر ابن مضاء (اتباعا لكلام العرب)

(٥) : في الاضطراب في العامل : تحدث ابن مضاء عن هذا الاضطراب بعبارتين قصيرتين تعرض فيهما له ، ومنها يعرف رأيه في ذلك ، وكذلك الأساس الذي بنى عليه هذا الرأي .

- وقد وردت إحدى العبارتين نصا في هذه الفكرة في آخر الكتاب وهي «وما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا ... كاختلافهم في رافع المبتدأ ونائب المفعول ، فنصبه بعضهم بالفعل وبعضهم بالفاعل ، وبعضهم بالفعل والفاعل معا .

فالنموذج الذي قدمه هنا للاضطراب في العامل «عامل المبتدأ وعامل المفعول» ومن يطلع على ما في آراء النحاة عن هذين العاملين، يرى الصناعة النحوية واضحة .

(١) هذا الموضوع كله في : الرد على النحاة ص ١١٨ وما بعدها .

- وأما العبارة الأخرى فقد وردت في كلام ابن مضاء عرضاً في التعليق على ما ناقش به مسألتى الأخفش في الاشتغال ، قال «وحذف هذه وأمثالها من صناعة النحو مقولها ومسهل ، ومع هذا فالخوض في هذه المسائل التي تنفيد نطقاً أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقاً ، كقولهم : يم نصب المفعول بالفاعل أو بالفعل أو بهما (١) » .

وهنا أيضاً يقدم نموذجاً آخر لاختلاف النحاة في عامل المفعول به ، وقد تدرج في هذا النموذج من ترك ما يصعب النحو ويفيد نطقاً إلى ترك ما يصعب النحو ولا يفيد نطقاً - ومن هذا النوع الأخير الاضطراب في العامل .

فرايه من هاتين العبارتين : أن الاختلاف في العامل يجب أن يسقط من النحو ، ولا جدوى من الاشتغال به ، أما مستند هذا الرأي فهو (أنه لا يفيد نطقاً) .

---

(١) الرد على النحاة ص ١٢٧ .

«فـر ضوء علم اللغة الحديث»

\*\*\*

العامل والوظائف النحوية للكلمات

فـر الجمل

### الوظيفة والشكل على مستوى الجملة

من الأفكار الشائعة أن مهمة النحو هي بحث أواخر الكلمات وكيفية ضبطها وأن ضبط الأواخر يرتبط بالعامل وعمله ، وهذا الفهم الشائع لمهمة النحو لا يتفق مع واقع ما في كتبه ، ولا مع تحديد بعض أئمة النحاة تلك المهمة ، ولا مع رأى الدراسات اللغوية الحديثة فيها .

\*\*\*

مثلا باب «المبتدأ والخبر» تدور أبحاثه حول : تعريف كل منهما - ضبطه وعامل الضبط - التطابق بين المبتدأ والخبر من حيث الجنس والعدد - وموضع كل من المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير - وجودهما في الكلام أو غياب أحدهما - وتعدد الأخبار - إلخ .

فمعظم هذه الأبحاث لا يتعلق بالعامل وضبط الأواخر ، بل هي أبحاث في الجملة وتكوينها .

\*\*\*

- وقد نص بعض أئمة النحاة على مهمة النحو بهذا المعنى ، بل بأوسع من هذا المعنى ، يقول أبو سعيد السيرافي - كما جاء في الإمتاع والمؤانسة - «معانى النحو

منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوحي الصواب فى ذلك وتجنب الخطأ من ذلك ، وإن زاغ شيء عن هذا النعت ، فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد أو مردودا لخروجه على عادة القوم الجارية على فطرتهم .

فالنحو - فى رأيه - يبحث فى الحركات والسكنات والحروف وتأليف الكلام ، - فمهمته لا تقتصر على ضبط الأواخر من أجل العوامل .

- وعلى رأس هؤلاء الأئمة «عبدالقاهر الجرجانى» حيث ربط بين نظم الكلام وبلاغته ومعانى النحو ربطا وثيقا ، وألح على هذه الفكرة فى «دلائل الإعجاز» إلحاحا متواليا ، وهو وإن كان قد فهم نظم الكلام على أنه نظم المعانى وما يترتب على ذلك من أسرار ، فقد فهم معانى النحو على أنها معانى الأبواب النحوية والعلاقة بين تلك الأبواب ، والصور المختلفة التى ترد عليها فى التأليف .

وإذا كانت الفكرة الأولى تتعلق بالدراسة النوقية البلاغية ، فإن الفكرة الثانية تؤيد ما ذكر من فهم النحو فهما يخالف الفهم الشائع ، أنه : تأليف الكلام ، ونظام ذلك التأليف ، ودراسة الوحدات اللغوية التى ترد عليها الأبواب وما لها من صور مختلفة .

\* \* \*

والدراسات اللغوية الحديثة تفهم مهمة النحو على أنه البحث فى خواص الجملة من كيفية تأليف كلماتها ، وموقف كل كلمة فيها من الأخرى من حيث الموقع ، وعلاقة كل منها بالأخرى من حيث الوظيفة - مما سيأتى شرحه .

والنحو لا يتجرد بهذا الفهم من خاصية البحث فى الإعراب ونظامه وأحواله بل يزداد اتساعا بفهم مهمته على هذا الوجه الشامل ، فالبحث فى الجمل من حيث تأليفها وعلاقات كلماتها بعضها بالآخر ، ثم وسائل التعبير عن هذه العلاقات من أهم مباحث النحو إن لم تكن أهمها فى نظر اللغوى الحديث ، كما هو واقع فعلا فى كتب النحو العربية ، وكما فهمه على ذلك بعض أئمة النحاة -

وعلى أساس هذا الفهم ينبغى بيان كيفية قيام العلاقات بين الكلمات فى الجملة -

ومعنى وظائفها النحوية والتعبير عنها شكليا - وكيف تتحقق معرفة وظيفة الكلمة فى جملتها .

(i) العلاقات بين الكلمات فى العبارات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلام ، إذ تقوم على أساس ظواهر شكلية تحكم العلائق بين الكلمات بعضها والبعض الآخر ، وتجعل اللغة وسيلة مفهومة بين مستعمليها ، وبدون وجود هذه الروابط تنفك العلائق فى رصف الكلمات ، وتصبح الكلمات مبعثرة بلا قيمة ، وقد جاء فى كتاب «مناهج البحث فى اللغة» أن هذه الروابط ثلاثة أشياء :

- ١- التماسك السياقى Transitivity .
- ٢- التوافق السياقى Cencord .
- ٣- التأثير السياقى Governance .

والتماسك السياقى : يقصد به الترابط بين الكلمات من حيث الوظائف التى تؤديها كل واحدة منها بالنسبة للآخرى فى الكلام ، كئن تؤدى الكلمة وظيفة الفاعل بالنسبة للفعل أو وظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر ، أو وظيفة الخبر للمبتدأ ، أو وظيفة الشرط للجواب أو العكس ، أو وظيفة الصفة أو الموصوف وهكذا ، فدواء كل كلمة لوظيفتها النحوية حسب نظام اللغة يؤدى إلى التماسك بينها وبين غيرها من الكلمات فى السياق .

والتوافق فى السياق : يقتضى التطابق بين بعض أجزاء الكلام من حيث الشخص (المتكلم والحضور والغيبة) والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التنكير والتأنيث) كما يراعى ذلك فى العربية فى التطابق بين المبتدأ والخبر ، واسم الإشارة والمشار إليه ، والصفة والموصوف .

كل ذلك يحدث نتيجة النظام الذى ترد عليه اللغة ، فبتأثير هذا النظام تؤدى الكلمات وظائفها ويتماسك سياقها وتتطابق بعض أجزائها ، وذلك هو معنى التأثير السياقى .

قال المتنبى :

١- أَقْلُ - فِعَالِي - بَلَّهْ أَكْرَه - مَجْدُ

وَذَا الْجِدِّ فِيهِ - نَلْتُ أُمَّ لَمْ أُنَلْ - جَدُّ

فى هذا البيت : تترايط كلمة (مجد) مع (أقل فعالى) بوسيلة شكلية هى أداء كل منهما لوظيفتها بالنسبة للأخرى، حيث تؤدى الأولى وظيفة المبتدأ والثانية وظيفة الخبر ، وهما معا يتطابقان من حيث الأفراد والغيبة والتذكير - وكلمة (جد) فى آخر البيت ترتبط باسم الإشارة فى أول الشطر الثانى بنفس الطريقة - واسم الإشارة (ذا) يطابق المشار إليه (الجد) من حيث الأفراد والتذكير .

ولولا هذه الوسائل الشكلية للعلاقات بين كلمات البيت، لما كان ذلك رصفا لغويا سليما على الإطلاق .

(ب) «فهم اللغة يبنى على الشكل والوظيفة، هذا من المبادئ المعروفة فى الدراسات اللغوية الحديثة ، فاللغة - أية لغة - منظمة من الأجهزة ، وكل جهاز منها يؤدى دوره حسب النظم العرفية لتلك اللغة ، وأبواب النحو ما هى إلا تعبير عن الوظائف النحوية التى تنتظمها لغة من اللغات ،

ففى العربية مثلا كثير من الوظائف : وظيفة الفاعل - وظيفة النائب عن الفاعل - وظيفة المبتدأ - وظيفة المستثنى إلخ .. وكل وظيفة من هذه الوظائف تتخذ لها طريقة شكلية للتعبير عنها «وتختلف تلك الطرق الشكلية حسب عرف اللغة واصطلاحها ، والطرق الشكلية تختلف باختلاف هذه اللغات ، فبعض اللغات - كما يقول فندريس - مثل اللاتينية «Latin» وسيلة الشكل فيها هى «الإعراب» ، وذلك بإلحاق لاصقه بأخر الكلمات تعبر عن وظائف الكلمات، ففى حالة الرفع يلحق الاسم للاصقة «us» وفى حالة النصب يلحق الاسم للاصقة «um» ويمثل اللغويون لذلك - من اللغة اللاتينية - بالجملة «Ceadit Poalum petrus» (يضرِب بطرس بول) وبوجود اللاصقتين فى الاسمين (بول - بطرس) يعرف أيهما الفاعل وأيهما المفعول، ومثل ذلك فى اللغة العربية (سمع محمد عليا) حيث يعرف بالحركات - الضمة والفتحة - أيهما الفاعل وأيهما المفعول .

وبعض اللغات تتخذ لها وسيلة شكلية أخرى للتعبير عن الوظائف النحوية هي «ترتيب الكلمات» حيث يكون للترتيب قيمة نحوية ، لو تغير لتغيرت وظائف الكلمات فيها ، وذلك مثل اللغة الفرنسية ،

- يقول «Sapir» ، يشتمل موقع اللفظ على قيمة وظيفية ، فبعض اللغات مثل اللاتينية «Latin» والشنكا «Chinook» تنحاز إلى جانب واحد «extreime» - بمعنى : أنه لاقية للترتيب في هذه اللغات وبعض اللغات ، الأخرى مثل السيامية «Siamesse» والأنامية «Annamite» - التي إذا كان اللفظ فيها وظيفية ، فلا بد له من مكان محدد - تنحاز إلى جانب آخر، ولكن أغلبية اللغات كالإنجليزية تتوسط هذين الجانبين (١) -

فالترتيب في بعض اللغات له قيمة نحوية ، ونجد تعبيره في اللغة العربية في الفرق بين وضع الفاعل والمبتدأ ، فمثلا (محمد جاء) غير (جاء محمد) فالذي يدل على وظيفة الاسم (محمد) في الجملتين هو ترتيبه.

هذا الفهم السابق للوظائف والتعبير عنها في الجمل هو الفهم الذي يحل محل القول «بالعامل والعمل» فالوظائف النحوية تختلف فيما بينها في سياق الكلام ، وعلى أساس هذا الاختلاف في الوظيفة يختلف التعبير عنها ، فالحركات والحروف التي ادعى أنها أثر العامل في العربية هي من تأثير «القيم الخلافية» بين وظائف الكلمات في الجمل، حيث تتضح من علاقات الكلمات كل منها بالأخرى بتأثير السياق، فليس هناك عامل ولا معمول، بل كلمات تختلف وظائفها في السياق ، ويعبر عن اختلافها بالحركات والحروف وترتيب الكلمات وغيرها من القرائن اللفظية والمعنوية .

فهى - إذن - فروق تراعى ليس لها ما لقوانين العامل الفلسفية من التحكم والإلزام - وهى فروق تنسب للكلمة في جملتها ، وليست من تأثير كلمة أخرى فيها - وهى من ناحية ثالثة لا يعبر عنها في التحليل النحوى، بل يعبر فقط عن المهمة التي تؤديها الكلمة.

يقول الفرزدق لزوجته :

فما ابناك إلا من بنى الناس فاصبرى      فلن يرجع الموتى حنين الماتم

تحليل الشطر الثانى : لن أداة للمستقبل - يرجع : فعل مضارع منصوب بالفتحة - الموتى : مفعول - حنين ، فاعل شكله الضم - الماتم : مضاف إليه شكله الكسرة .

فالأداة (لن) لم تعمل شيئا ، والفعل (يرجع) لم يعمل أيضا ، والقيم الخلافية بين وظيفة كلمة (الموتى) وهى المفعولية ووظيفة كلمة (حنين) الفاعلية لم تذكر أيضا، فهى فى الاعتبار فقط .

الوظيفة - كما سبق - هى معنى الشكل الذى يدل عليها ، وإلى هنا يقف علم النحو ، فلا يتجاوز ذلك إلى الربط بين الوظيفة وبين ما يحدثه العامل .

(ج) يفهم أداء الكلمات لوظيفتها النحوية من شيئين : أحدهما يختص بالكلمة وهو «صيفتها» والآخر يختص بوجودها فى الجملة وهو «موقعها» .

فالكلمة التى تأتى على صيغة من صيغ الماضى تؤدى وظيفة الماضى فى الجملة ، والكلمة التى تأتى على صيغة الفعل المضارع تؤدى وظيفة المضارع فى الجملة .

أما الموقع - وهو الأهم - فيقصد به أبواب النحو حيث تقع الكلمة فاعلا أو مبتدأ أو خبرا أو صفة أو غير ذلك .

يقول «Bloomfield» عن مواقع الكلمات الإنجليزية فى الجملة : «إن للجملة حالتين : حالة الفاعل وحالة الحدث ، وهناك كلمات إنجليزية معينة تقع فى حالة الفاعل، وأخرى تقع فى حالة الحدث ، والحالات التى تقع فيها هى وظيفتها، فكل الكلمات التى تقع فى حالة واحدة تكون قسما خاصا ، فالكلمات التى تقع فى حالة الفاعل فى الجملة تكون قسما عظيما نسميه قسم الفاعل ، وأيضا كل الكلمات التى تقع فى حالة الحدث فى الجملة تكون قسما عظيما ثانيا نسميه قسم الفعل (١) » .

وإذا نقل هذا المعنى إلى اللغة العربية يُقال بالمثل : إن الكلمات التي تقع في باب من أبواب النحو تأخذ وظيفة ذلك الباب ويدلّ عليها بالحركات أو الحروف أو غيرها من القرائن اللفظية والمعنوية حسب العرف الوارد في اللغة العربية .

\* \* \*

وبعد : فهذا هو الفهم اللغوي الحديث في مقابل العامل الذي أتعب النحاة والدارسين ، وهو فهم طابعه الوصف لا قوانين العقل ، إذ يعتمد على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها والدلالة عليها شكليا ، لا على أساس التأثير والتأثر !! إذ أن الأخير منبعه العقل والمنطق ، أما الأول فأساسه عرف اللغة .

## قضايا العامل النحوى فى ضوء علم اللغة الحديث

أثير من قضايا العامل بين ابن مضاء والنحاة خمس هى :

(أ) القول بالتأثير والتأثر

(ب) العوامل على جهه المشابهة والتقريب

(ج) العامل هو المتكلم

(د) قوانين العامل الفلسفية

(هـ) الاضطراب فى العامل

وينبغى معرفة الرأى فى هذه جميعا من وجهة النظر الحديثة .

\* \* \*

## التأثير والتأثر والأفكار الدخيلة على دراسة اللغة

لقد رفض ابن مضاء القول بتأثير الكلمات بعضها فى البعض الآخر ، فالقول بذلك - فى رأيه - باطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء ، وقد بنى نقاشه لذلك على طريقة منطقية مؤداها أن ما يطلق عليه اسم العامل فى النحو لا يتحقق فيه صفات العامل حقا من وجوده وقت العمل وأن يفعل بالإرادة أو الطبع .

والمنهج اللغوى الحديث يتلاقى معه فى رفض العامل والعمل ، فاجتهاده فى ذلك يتفق مع ما سبق فى الفقرة السابقة مباشرة .

والمناقشة العقلية التى أيد بها رأيه تتفق مع طبيعة الفكرة المنطقى ، حيث بين بها خصائص العمل والعامل التى لا يمكن أن تصدق على عوامل النحو ، وقد سلك مسلك التريديد المنطقى بين هذه الصفات ، ليثبت فسادها .

ونقاش الجانب العقلي فقط لايهم الباحث اللغوى إلا بمقدار علاقته باللغة ، وذلك ببيان منشئه العقلى ، والخروج من ذلك إلى فهم تطفله عليها ، وبهذا يتبين عدم جدواه فى دراستها ، لأنه من الأفكار الدخيلة .

إن منشأ فكرة التأثير هو «المنطق الإغريقى» الذى ترك ظلالة على الباحثين فى النحو ، فنقلوا طريقته إلى دراستهم ، فقد عرفوا المقولات المنطقية «ومنها مقولة «الملك» و«الفاعلية والقابلية» وقد أثرت المقولة الأولى فى جعلهم آثار العامل من الحركات خاصة تابعة الحرف الصحيح ، فمثلا فى (جاء محمد) محمد مرفوع بضمه الدال ، فالضم يتبع الحرف الصحيح ، أما الذى جلب هذه الحركة على الحرف فهو التأثير والتأثر ، أو الفاعلية والقابلية .

فمنشأ الفكرة - إذن - من الأفكار الفلسفية الدخيلة على اللغة ، والبحث فى اللغة يجب أن يكون لغويا خالصا ، منشؤه اللغة وغايته اللغة ، أما الأفكار الدخيلة سواء أكانت فلسفية - كفكرة العامل - أو من الآراء الشخصية، فهى مرفوضة، لايؤذن لها بالدخول فى منهج البحث اللغوى، ولا يصح فرضها على النطق ولا على الناطقين .

### (ب) المشابهة والتقريب وموضوعية وصف الجملة

معنى المشابهة والتقريب الذى بنى عليه هذا رأى : أن العوامل النحوية ليست عوامل حقيقة ، بمعنى أنها مؤثرة فى غيرها تأثيرا فعليا كما هو الفهم الشائع عن الاتجاه الأول ، ولكنها مشبهة بالعوامل الحقيقية المؤثرة فقط ، فالمسألة لاتخرج عن إطار التصوير .

لكن القول بذلك شيء وتطبيقه النحوى شيء آخر ، فالتطبيق فى النحو لايتفق مع هذا الفهم ، إذ كان مظهره فى الجمل التغيير ، وفى المعانى التحريف والتحويل .

وبصرف النظر عن تحريف المعانى التى يقصد بها ابن مضاء المعانى الدلالية والمعجمية - فهذا النوع من المعانى ليس من موضوع بحث النحوى - فإن احتكامه إلى النطق العربى - الذى سبب القولُ بالعامل تغييره - احتكاماً سليم ، فقد ترتب على القول بالعوامل - ولو على جهة المشابهة - تقدير العوامل والمعومات التى لاتوجد فى النطق ،

وهذا أمر لا يتفق مع قراءة اللغة كما تبدو ، ووصفها فى صورتها الشكلية ، نون أن يفرض عليها الزيادة أو النقصان .

هذا القول يحمل فى طياته سمة رفضه ، لأن النظرة فيه إلى الكلام غير موضوعية ، فالذى يقول بالعوامل على جهة المشابهة والتقريب لا يركز نظرتة على الكلمة المدروسة للتعرف على موقعها وعلاقتها بغيرها ، لتتضح له وظيفتها ، لكنه يركز فهمه على الكلمة الأخرى ليفهم أولا مشابقتها للعامل الحقيقى - إن صح ذلك - ثم ينتقل من ذلك إلى الكلمة الأخرى لفهمها كذلك ،

وهذا مسلك بعيد عن الموضوعية ، فحق كل كلمة فى الجملة أن تدرس مباشرة ، وأن تركز النظرة عليها لتعرف خصائصها ووظيفتها فى سياقها ثم علاقاتها بغيرها من خلال الفهم العام للكلام - فالجملة تعطى كل كلمة معناها ، وما أحرى كل كلمة أن تدرس وحدها مستقلة عن عمل أو عامل لمعرفة وظيفتها وشكلها .

إن القول بالمشابهة والتقريب يجافى موضوعية النظر والفهم التى يحرص المنهج الوصفى على تحقيقها من ناحية ، كما يجافى القول به - كما رأى ابن مضاء - دراسة النطق العربى نون تغيير من ناحية أخرى .

### (ج) - عمل المتكلم والعرف الاجتماعى للغة

القول بأن المتكلم هو العامل لا يلتقى فى حقيقته مع الحديث عن العامل النحوى بمعنى تشكيل الكلمة بشكل خاص اقتضاه شئ آخر - هو كلمة أخرى فى رأى النحاة وهو وظيفة الكلمة فى رأى الدراسات الحديثة - بل يصدق بمعنى آخر هو : أن المتكلم ينتج اللغة ، فمن غير المعقول أن يتصور كلام نون متكلم ،

لكن المتكلم لا يتصرف بحريته المطلقة ، بل تبعا لنظم اقتضاها العرف الاجتماعى للغة .

فهناك فرق بين مجرد الحديث باللغة والحديث بها موحدة للخصائص حسب نظام

معين في توارد الكلمات وشكلها ، الأول مرجعه شخصي والثاني طابعه اجتماعي ، الأول هو عمل المتكلم والثاني مهمة الباحث .

وقول ابن مضاء بعمل المتكلم يلتقى في منشئه مع رأى كل النحاة في النظر إلى اللغة معزولة عن المجتمع ، وهذا ما تفارق فيه الدراسات الحديثة منهج القدماء «فدراسة أداء الوظيفة الاجتماعية للغة لم تصبح مهمة إلا اليوم مع النمو الفجائي في مجالها وقوتها (١) ، ومهمة الباحث ليس النطق فقط، بل بيان الأسس التي تحكم هذا النطق وتوجهه ، وهذه الأسس فيما نحن بصددده هي التعرف على وظائف الكلمات في الكلام وشكلها .

فالفكرة اللغوية التي قال بها ابن مضاء تفسر جزءا مما يأخذه الباحث في اعتباره : بأن كيان اللغة يقوم بالإنسان المتكلم ، والباحث يأخذ في اعتباره أيضا أن إنتاج الكلام لا يتم بالمتكلم فقط ، بل به وبما يكتسبه من عادات نطقية من المجتمع الذي يعيش فيه ، هذا المعنى الأخير هو الذي يهتم الباحث بصفة خاصة ، حيث يكتشف النظم التي يتبعها المتكلم في نطقه ، أما أن الإنسان هو منتج اللغة فهذا أمر بدهي لا يحتاج للبحث .

#### (د) - قوانين العامل الذهنية ووصف النص

ليس هناك حاجة لإعادة ما تعرض له ابن مضاء من مظاهر التأويل التي أدت إليها فلسفة العوامل وقيمة هذه الآراء ، لأنها قد قومت في رفض التأويل عامة ووضع أهم مظاهره وضعا لغويا لا حاجة فيه للتأويل ، لكن الذي يذكر أن ابن مضاء قد رفض فلسفات العوامل بناء على النص ، وفي ذلك تتلاقى معه الدراسات اللغوية الحديثة في موقفها من تلك القوانين الفلسفية .

لقد نسبت هذه القوانين إلى «الذهن» لأنه منشؤها ، حيث غذاه المنطق لا اللغة ووصف النص ، فهي معايير نقلها النحاة من المنطق وفرضوها بدورهم على اللغة .

هذه المعايير الذهنية لا تتفق في طبيعتها مع طبيعة اللغة ولا مع موقف الباحث ، فاللغة ليست مجموعة من القوانين والقواعد بل مسلك اجتماعي يقوم به المتكلمون تحقيقا

لصلاتهم والتعبير عن مشاعرهم وأفكارهم ، كما أن موقف الباحث من اللغة يتنافى مع فرض هذه المعايير على دراسته ، لأن موقفه بتنافى مع كل ما لم يأت نتيجة ملاحظة لغوية واستقراء ، وكثيرا ما يتعارض مسلك اللغة مع تلك القوانين فيؤدى ذلك إلى التأويل والتمحل ، فوصف النص لايحتمل المعيار ، وعمل الباحث ينبغى أن يخلو من التحكم والافتراض - من حق ابن مضاء رفض هذه المعايير بعد رفض ما ترتب عليها من تأويل وتقدير .

#### (هـ) - الاضطراب فى العامل والانسجام فى مسلك اللغة .

من المعلوم أن التقام بلغة من اللغات إنما يتم بتوحد خصائصها وانسجام مسلكها واطراد عناصرها فى غالب الأحيان ، فالمبتدأ مرفوع فى اللغة العربية وتطرده هذه الظاهرة فى معظم أمثله ، فتلك إذن ظاهرة مطردة من ظواهر العربية ، وكذلك رفع الفاعل ونصب المفعول .

إذا كان الأمر كذلك فما سر تلك الآراء المختلفة عن العوامل النحوية التى ضرب ابن مضاء مثالا لها باختلافهم فى رافع المبتدأ وناصب المفعول ، فنصبه بعضهم بالفعل وبعضهم بالفاعل وبعضهم بالفعل والفاعل معا ، والمبتدأ كما ورد فى اللغة العربية مطرد الرفع والمفعول مطرد النصب .

إن اللغة لاتتحمل هذا الجدل ، ولو اقتصر على دراستها فقط وملاحظتها فى أمثلتها لما حدث اختلاف ولا جدل ، لأنها بطبيعتها لاتقبل الجدل والخلاف ، وهذا دليل على ضرورة الوصف وسيلة علمية تجنبنا ما وقع فيه النحاه من الخلاف .

وعلى هذا فلا بد أن مرجع الخلاف يعود إلى أمر خارج عن اللغة .

يرجع بعض الدارسين الخلاف عامة فى النحو إلى الجو السياسى العام الذى نما فيه النحو ، حيث انتصر خلفاء العباسيين لبعض المدارس النحوية وبعض النحاة ، ومنعوا ودُّهم ورفقدهم عن البعض الآخر ، فأدى ذلك إلى التنافس والصراع وكثرة الأقوال .

وإذا صح ذلك فإنه سبب عام يصدق على كل خلاف في كثير من علوم الدين واللغة ، كما يصدق أيضا - بعمومه - على كثير من مظاهر الاضطراب في النحو التي تشمل العامل وغيره .

أما السبب المباشر في الاختلاف حول العامل فيعود إلى أن فكرة العامل بطبيعتها دخيلة على دراسة اللغة ، ووجد فيها النحاة مجالا خصباً للتفريع والتعمق وإعمال الذهن ، ومن الحق إذن أن ينفي هذا الحهد الذهني من دراسة النحو، لأنه كما يقول ابن مضاء (لا يفيد نطقاً ولا يضر جهله) وأن يقتصر فقط على فهم اللغة من خلال عناصرها المطردة ، لمعرفة ما يصف هذه العناصر ، إذ يتحقق به ما سماه ابن مضاء (حفظ كلام العرب) .



## صاااع البعاا الوارءة فى الهااشر

### أولا : المراءع العربفة المااوعة

- ١- ابن ازم الأناءلسف  
أالف : سعفا الأفاانى  
المطبعة الهااشفة - ءمشق سنة . ١٩٤ م  
الإااان فى علوم القرآن  
لللال الءفن عبءالرفمن السفوطف  
المطبعة الأالفة - القاارة سنة ١٩٤١ م .  
الإاكام فى أصول الأاكام  
لأبف مءمء على بن ازم الظاهرف  
ااافق : أءمء مءمء شاكر - سنة ١٣٤٧ هـ .
- ٤- أسرار العربفة  
لأبف البركاا عبءالرفمن بن مءمء الأابارف  
ااافق مءمء بهجة العطار - ءمشق ١٩٥٧ م .  
الإااراب فى ءءل الإااراب ولمع الأءلة فى لأبف البركاا عبءالرفمن بن مءمء الأابارف  
ااافق : سعفا الأفاانى - ءمشق ١٩٥٧ م .
- ٤- أصول النءو  
لللال الءفن عبءالرفمن السفوطف  
المطبعة القاءرة سنة ١٣١ هـ  
الإاااراع فى علم أصول النءو  
لأبف ءفان الأوءفءف
- ٧- الإمااع والمؤانسة  
ااافق : أءمء أمفن وأءمء الزفن  
المطبعة القاارة ١٩٣٩ م - ١٩٤٢ م .

- ٨- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات عبدالرحمن بن محمد الأنبارى تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد القاهرة ١٩٤٥ م .
- ٩- الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجى تحقيق : مازن المبارك - القاهرة ١٩٥٩ م .
- ١- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبدالرحمن السيوطى القاهرة ١٣٢٦ هـ .
- ١١- تاريخ الخفاء أمراء المؤمنين لجلال الدين عبدالرحمن السيوطى القاهرة سنة ١٣٠٥ هـ .
- ١٢- تاريخ الفلسفة فى الإسلام تأليف : ت - ج - دى بور ترجمة : محمد عبدالهادى أبوريدى القاهرة سنة ١٩٣٨ هـ
- ١٣- تاريخ الفلسفة اليونانية تأليف : يوسف كرم القاهرة سنة ١٩٥٨ م .
- ١٤- تراث فارس كتبه : أساتذة من المستشرقين ترجمة : محمد كفافى وأحمد الساداتى وآخرين القاهرة ١٩٥٩ م
- ١٥- التطور النحوى للغة العربية تأليف : برجشتراسر - القاهرة سنة ١٩٢٩ م
- ١٦- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) محمد رشيد رضا - طبع القاهرة ١٣٦٧ هـ .

لأبى القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجى

تحقيق : العلامة ابن أبى شنب

طبع باريس سنة ١٩٥٧ م .

لأبى الحسن على بن محمد الأشمونى والصبان

طبع عيسى الحلبى - القاهرة (دون تاريخ)

تأليف : فون كرىمر

ترجمة : د . مصطفى طه بدر

القاهرة سنة ١٩٤٧ م .

تأليف : غوستاف لويون

ترجمة : عادل زعيتير -

طبع القاهرة ١٩٥٦ م .

لأبى الفتح عثمان بن جنى

القاهرة ١٩٥٢ - ١٩٥٦

دكتور عبدالرحمن أيوب -

القاهرة سنة ١٩٥٧

إبراهيم بن على بن محمد بن فرحون

القاهرة سنة ١٣١٥ هـ .

تأليف : أحمد بن عبدالرحمن ابن مضاء

تحقيق : دكتور شوقى ضيف - القاهرة ١٩٤٧

موفق الدين يعيش بن على بن يعيش

القاهرة . ١٩٣٠ - ١٩٣١

محمد بن سلام الجمحى

١٨- حاشية الصبان على شرح الأشمونى

١٩- الحضارة الإسلامية ومدى تأثيرها

بالمؤثرات الأجنبية

٢٠- حضارة العرب

٢١- الخصائص

٢٢- دراسات نقدية فى النحو العربى

٢٣- الديباج المذهب فى معرفة أعيان

علماء المذهب

٢٤- الرد على النحاة

٢٥- شرح المفصل

٢٦- طبقات الشعراء الجاهليين

والإسلاميين

٢٧- طبقات النحويين واللغويين

القاهرة (دون تاريخ)

لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدي

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم

القاهرة سنة ١٩٥٤

تأليف : أحمد أمين -

٢٨- ظهر الإسلام

القاهرة ١٩٥٣

كمال يوسف الحاج - بيروت ١٩٥٦ م

٢٩- فلسفة اللغة

لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)

٣- كتاب سيبويه

طبع بولاق - القاهرة ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ

تأليف . ج . فنندرس

٣١- اللغة

ترجمة : عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص

القاهرة سنة ١٩٥٠ م .

تأليف : م . م . لويس

٣٢- اللغة فى المجتمع

ترجمة : دكتور تمام حسان

القاهرة سنة ١٩٥٩ م .

دكتور عبدالمجيد عابدين

٣٣- المدخل إلى دراسة النحو العربى

القاهرة سنة ١٩٥١ م .

على ضوء اللغات السامية

دكتور مهدى المخزومى

٣٤- مدرسة الكوفه ومنهجها فى دراسة

القاهرة سنة ١٩٥٨ .

اللغة والنحو

لجلال الدين عبدالرحمن السيوطى

٣٥- المزهرة فى علوم اللغة وأنواها

شرح : محمد أحمد جاد المولى وآخرين

إحياء الكتب العربية - القاهرة (دون تاريخ)

- ٣٦- مسالك الثقافة الإغريقية إلى  
العرب  
تأليف : أوليري  
ترجمة : دكتور تمام حسان - القاهرة ١٩٥٧ م .
- ٣٧- المعجب فى تلخيص أخبار المغرب  
تأليف : عبدالواحد المراكشى  
تحقيق : محمد سعيد العريان ومحمد العريى  
القاهرة سنة ١٩٤٩ م .
- ٣٨- معجم الأدباء  
ياقوت الحموى .  
القاهرة ٩٣٨ م
- ٣٩- مفاتيح العلوم  
لأبى عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف الخوازمى  
طبع ليدن سنة ١٨٩٥ م .
- ٤٠- مقدمة ابن خلدون  
عبدالرحمن بن خلدون  
القاهرة - سنة ١٩٣٠ م  
دكتور تمام حسان -  
القاهرة سنة ١٩٥٥ .
- ٤١- مناهج البحث فى اللغة  
دكتور محمود قاسم .  
الطبعة الرابعة - القاهرة ١٩٦٦ .
- ٤٢- المنطق الحديث ومناهج البحث  
عبدالوهاب الشعرانى .  
القاهرة سنة ١٣٠٦ هـ
- ٤٣- الميزان الكبرى الشعرانية  
أحمد المقرى .  
القاهرة ١٣٠٢ هـ .
- ٤٤- نفع الطيب من غصن الأندلس  
الربطى  
القاهرة ١٣٠٢ هـ .
- ٤٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان  
لأبى العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان  
تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد  
القاهرة سنة ١٩٤٨ م

ثانيا: المراجع المخطوطة والمصورة

- ٤٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الغرناطي  
مخطوط - دار الكتب - ١١.٦ نحو
- ٤٧- اصول النحو لأبي بكر محمد بن السري السراج  
مصور - مكتبة مجمع اللغة العربية  
رقم اليومية ٧٧٨٣.
- ٤٨- التذييل والتكميل لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الغرناطي  
مخطوط - دار الكتب - ج ١ : ١٧ . ٦ هـ  
ج ٢ - إلى ج ٦ : ٦٢ نحو - ج ٧ : ٦١ نحو.